الأمم المتحدة

مؤتمر القمة العالمي
للتنمية الاجتماعية

كوبنهاغن، الدانمرك
٦ - ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥

Distr.
LIMITED

A/CONF.166/L.3/Add.1
10 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

البند ١٠ من جدول الأعمال

إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير اللجنة الرئيسية

إضافة

١- وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ١٠ آذار/مارس أقرت اللجنة الرئيسية مشروع الإعلان وأوصت باعتماده في الجلسة العامة.

٢- وفيما يلي نص مشروع الإعلان:

الجزء الأول

مشروع الإعلان

١ - لأول مرة في التاريخ، نجتمع نحن رؤساء الدول والحكومات، تلبية لدعوة الأمم المتحدة، لكي نقر بأهمية التنمية الاجتماعية وتوفير أسباب الراحة لجميع البشر، ولكي نضع هذين الهدفين في أعلى مقام من الأولوية الآن وفي القرن الحادي والعشرين.

٢ - ونعترف بأن شعوب العالم أظهرت بشتى الطرق أن الحاجة ماسة إلى معالجة المشاكل الاجتماعية بعيدة الغور، وبخاصة مشاكل الفقر والبطالة والاقصاء الاجتماعي التي لا يسلم منها أي بلد من البلدان. ومهمتنا هي أن نعالج الأسباب الجذرية والهيكلية التي تنجم عنها تلك المشاكل، وكذلك الآثار المفجعة التي تترتب عليها، من أجل تقليل ما يحف بحياة الناس من شكوك وعدم اطمئنان.

٣ - ونعترف بأن على مجتمعاتنا أن تلبي على نحو أكفأ الاحتياجات المادية والروحية للأفراد وأسرهم والمجتمعات التي يعيشون فيها في جميع بلداننا ومناطقنا على اختلاف مواقعها. وعلينا أن نقوم بذلك كأمر عاجل بل وكأمر محل التزام ثابت لا يتزعزع في مقبل السنوات.

٤ - ونحن مقتنعون بأن الديمقراطية وشفافية الحكم والإدارة وخضوعهما للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع إنما هي دعائم أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الناس.

٥ - وإننا نؤمن بأن لا غنى عن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لتحقيق السلم والأمن وصونهما داخل دولنا وفيما بينها؛ وأن لا سبيل إلى بلوغ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، بدورهما، دون أن يسود السلم والأمن ويشيع احترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ولقد أقر ميثاق الأمم المتحدة منذ ٥٠ عاما بهذا الترابط الجوهري الذي ما فتئ يزداد قوة منذ ذلك الحين.

٦ - ونحن مقتنعون عميق الاقتناع أيضا بأن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة عناصر مترابطة تعزز بعضهما البعض للتنمية المستدامة التي تعتبر إطار الجهود التي نبذلها لتحقيق نوعية أرقى لحياة جميع شعوبنا كالتنمية الاجتماعية المنصفة التي تعترف بتمكين الفقراء من استخدام الموارد البيئية استخداما مستداما من أساس لا غنى عنه للتنمية المستدامة. كما أننا نعترف بأن النمو الاقتصادي العريض القاعدة والمتواصل في سياق التنمية المستدامة يعتبر ضروريا لدعم التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

٧ - ولذلك فإننا نقر بأن للتنمية الاجتماعية أهمية فائقة لتلبية احتياجات جميع شعوب العالم وتحقيق أمانيها، ولنهوض الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني بمسؤولياتها. ونحن نؤكد أن أنجع السياسات والاستثمارات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي هي تلك التي تمكن الناس من الاستفادة إلى أقصى حد مما هو متاح لهم من طاقات وموارد وفرص. ونعترف بأنه لن يتسنى ضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون مشاركة المرأة فيهما مشاركة تامة، وبأن المساواة والعدل بين الناس رجالا ونساء من أولويات المجتمع الدولي، ومن ثم يجب أن يكونا محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - ونعترف بأن الناس هم مدار اهتمامنا بالتنمية المستدامة وبأن من حقهم أن ينعموا بحياتهم أصحاء منتجين على وفاق مع البيئة.

٩ - إننا نجتمع هنا لكي نلزم أنفسنا وحكوماتنا وبلداننا بأن نعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم لكي يتسنى لجميع الناس رجالا ونساء، وبخاصة أولئك الذين يعانون الفقر، أن يمارسوا حقوقهم ويسخروا الموارد ويتقاسموا المسؤوليات التي تمكنهم من العيش الرضي والمساهمة في توفير أسباب الراحة لأسرهم ومجتمعاتهم وللبشرية جمعاء. وفي هذا يجب أن يكون هدف المجتمع الدولي الذي يعلو كل ما عداه من أهداف هو مساندة هذه الجهود وتشجيعها، ولا سيما فيما يتعلق بمن يعانون الفقر والبطالة والاقصاء الاجتماعي.

١٠ - وإننا نعلن رسميا تعهدنا بهذا الالتزام عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، عاقدين العزم على الاستفادة من الإمكانيات الفريدة التي يتيحها انتهاء الحرب الباردة لكي نعمل على النهوض بالتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. ونحن نعيد تأكيد ونسير على هدي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الدولية ذات الصلة، ومنها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في نيويورك في عام ١٩٩٠، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة المعقود في بريدجتاون بربادوس في عام ١٩٩٤، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤. ونحن إذ نعقد مؤتمر القمة هذا،

فإننا لنبادر إلى التعهد بالتزام جديد بتحقيق التنمية الاجتماعية في كل بلد من بلداننا وببدء عهد جديد من التعاون الدولي بين الحكومات والشعوب تحدوه روح التشارك ويجعل من احتياجات الشعوب وحقوقها وأمانيها محورا لما نتخذه من قرارات ونقوم به من تدابير مشتركة.

١١ - نجتمع هنا في كوبنهاغن في مؤتمر قمة لرفع شعار الأمل والالتزام والعمل. وإننا نجتمع ونحن على وعي تام بصعوبة المهام التي أمامنا ولكن عن اقتناع بأن في الإمكان تحقيق تقدم كبير، ويجب تحقيقه، ومن المؤكد أنه سيتحقق.

١٢ - ونعلن التزامنا بالإعلان وبرنامج العمل هذين من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية وضمان أسباب الراحة للناس في جميع بقاع العالم الآن وفي القرن الحادي والعشرين. وإننا ندعو جميع الشعوب في جميع البلدان وفي كل مناحي الحياة كما ندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلينا تحت لواء هذه القضية المشتركة.

ألف - الحالة الاجتماعية الراهنة ودواعي انعقاد مؤتمر القمة

١٣ - نشهد في بلدان تقع في جميع أنحاء العالم اتساع الرخاء بالنسبة للبعض، يصحبه لسوء الحظ اتساع الفقر بالنسبة للبعض الآخر على نحو يعجز عنه الوصف، وهو تناقض صارخ لا يمكن قبوله ويلزم تصحيحه عن طريق اتخاذ إجراءات عاجلة.

١٤ - إن العولمة، التي جاءت نتيجة لازدياد حركة الناس وتقدم الاتصالات والزيادة الكبيرة في تدفق التجارة ورؤوس الأموال والتطورات التكنولوجية، تتيح فرصا جديدة للنمو الاقتصادي المستدام وتنمية اقتصاد العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وتتيح العولمة أيضا للبلدان أن تتقاسم الخبرات، وأن يتعلم بعضها مما يحققه البعض الآخر من منجزات وما يواجهه من صعوبات كما تتيح تفاعل المثل والقيم الثقافية والأماني. وفي الوقت ذاته، صاحب عمليات التغير والتكيف السريعين ازدياد حدة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي. وتعولمت أيضا الأخطار التي تهدد راحة البشر، مثل الأخطار البيئية. وفضلا عن ذلك، تحدث التحولات الشاملة التي تقع في الاقتصاد العالمي تغييرا عميقا في معالم التنمية الاجتماعية في جميع البلدان. والتحدي القائم يتمثل في كيفية التحكم في هذه العمليات والتهديدات بطريقة تزيد من منافعها وتخفف من آثارها السلبية على الناس.

١٥ - ولقد تحقق تقدم في بعض مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منه ما يلي:

(أ) تضاعف مجموع ثروة دول العالم سبع مرات في السنوات الخمسين الماضية ونمت التجارة الدولية بمعدلات أكثر استلفاتا للنظر؛

(ب) شهدت أكثرية البلدان، بما في ذلك البلدان النامية، زيادة في متوسط العمر المتوقع ومعدلات معرفة القراءة والكتابة وفي التعليم الابتدائي وتيسر الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وانخفض فيها معدل وفيات الرضع؛

(ج) حدث توسع في التعددية الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية والحريات المدنية الأساسية. وأحرزت جهود إنهاء الاستعمار تقدما كبيرا، في حين كان القضاء على الفصل العنصري من الانجازات التاريخية.

١٦ - ومع ذلك، فنحن نعترف بأن أناسا كثيرين، ولا سيما منهم النساء والأطفال، يتعرضون للضيق والحرمان. وكثيرا ما يؤدي الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي إلى العزلة والتهميش والعنف. ويتضاعف ما يواجهه العديد من الناس، وبخاصة المستضعفين، من انعدام الاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم:

(أ) ففي مجتمعات كثيرة، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية، اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن بعض البلدان النامية تحقق نموا سريعا، فقد اتسعت الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا سيما منها أقل البلدان نموا؛

(ب) وفي العالم أكثر من بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع، يتضور معظمهم جوعا كل يوم. وهناك نسبة كبيرة، معظمها من النساء، لا سيما في افريقيا وفي أقل البلدان نموا، قدرتها محدودة للغاية على الحصول على دخل أو موارد أو تعليم أو رعاية صحية أو تغذية؛

(ج) وثمة أيضا مشكلات اجتماعية خطيرة تختلف في طابعها وحجمها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وفي البلدان التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جوهرية؛

(د) والسبب الرئيسي في استمرار تدهور البيئة العالمية هو نمط الاستهلاك والانتاج غير القابل للاستدامة، لا سيما في البلدان الصناعية، الأمر الذي يثير عميق القلق ويزيد من تفاقم حدة الفقر والاختلالات؛

(هـ) وإن النمو المستمر لسكان العالم، وهيكله وتوزيعه وعلاقته بالفقر وعدم التكافوء الاجتماعي بين الجنسين، أمور تشكل تحديا لقدرات الحكومات والأفراد والمؤسسات الاجتماعية والبيئة الطبيعية على التكيف؛

(و) وهناك أكثر من ١٢٠ مليون نسمة على صعيد العالم متعطلون رسميا، وأعداد أكبر من ذلك لا تزال في حالة عمالة ناقصة. ولا ترى أعداد غفيرة من الشباب، ومن بينهم شباب تلقى تعليما رسميا، أملا يذكر في العثور على عمل منتج؛

(ز) وعدد النساء اللاتي يعشن في فقر مطلق يفوق عدد الرجال، ولا تزال الاختلالات تنمو، منسحبة بنتائج خطيرة على النساء وأطفالهن. وتتحمل النساء قدرا غير متناسب من أعباء الفقر والتفكك الاجتماعي والبطالة والتدهور البيئي وآثار الحرب؛

(ح) والمعوقون من أكبر الأقليات في العالم، حيث تربو نسبتهم على العُشر من عدد السكان، وهم غالبا ما يقعون على كره منهم فريسة للفقر والبطالة والعزلة الاجتماعية. وبالإضافة الى ذلك فإن المسنين في جميع البلدان قد يتعرضون بصفة خاصة للاقصاء الاجتماعي والفقر والتهميش؛

(ط) وهناك الملايين من الناس على نطاق العالم من اللاجئين أو المشردين داخليا. وتترتب على ذلك عواقب اجتماعية مأسوية لها أثر بالغ على الاستقرار الاجتماعي والتنمية في بلدانهم الأصلية وبلدانهم المضيفة والمناطق التي تقع فيها.

١٧ - ومع أن هذه المشاكل ذات طابع عالمي وتؤثر على البلدان كافة، فإننا نرى بوضوح أن الحالة في معظم البلدان النامية، وبخاصة بلدان افريقيا وأقل البلدان نموا، أصبحت حرجة وتتطلب اهتماما خاصا وإجراءات خاصة. ونقر أيضا بأن البلدان التي تمر بتحول سياسي واقتصادي واجتماعي أساسي، بما فيها تلك التي تشهد عملية توطيد السلم والديمقراطية، تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي.

١٨ - كما تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والتي يجري فيها أيضا تحول سياسي واقتصادي واجتماعي أساسي.

١٩ - كذلك تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي البلدان الأخرى التي يجري فيها تحول سياسي واقتصادي واجتماعي أساسي.

٢٠ - إن غايات التنمية الاجتماعية وأهدافها تتطلب بذل جهود مستمرة لتقليل وإزالة المصادر الرئيسية للكرب الاجتماعي وعدم الاستقرار في الأسرة وفي المجتمع. ونحن نتعهد بأن نركز بوجه خاص على مكافحة أوضاع تتفشي في العالم وتهدد على نحو خطير صحة شعوبنا وسلامتها وسلامها وأمنها وراحتها، وبأن نوليها الاهتمام على سبيل الأولوية. ومن بين هذه الأوضاع الجوع المزمن، وسوء التغذية، ومشاكل المخدرات غير المشروعة، والجريمة المنظمة، والفساد، والاحتلال الأجنبي، والصراعات المسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والإرهاب، والتعصب، وإثارة الكراهية العنصرية والإثنية والدينية وغير ذلك من أشكال الكراهية وكره الأجانب، والأمراض المتوطنة والمعدية والمزمنة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي زيادة تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني وبصفة خاصة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢١ - وفي هذا الصدد، يجب اتخاذ تدابير لمعالجة الآثار السلبية التي تلحق التنمية من جراء الإنفاق العسكري المفرط والاتجار بالأسلحة والاستثمار في انتاج الأسلحة وحيازتها.

٢٢ - والأمراض المعدية تمثل مشكلة صحية خطيرة في جميع البلدان، وهي من الأسباب الرئيسية للوفاة في العالم، وفي حالات عديد، يتزايد معدل الإصابة بها. وهذه الأمراض تقوم عائقا أمام التنمية الاجتماعية وكثيرا ما تكون السبب في الفقر والاقصاء الاجتماعي. ويجب منح أعلى أولوية للوقاية من هذه الأمراض التي يمتد نطاقها من الدرن والملاريا إلى متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولمعالجتها ومراقبتها.

٢٣ - ولن نستطيع الاحتفاظ بثقة شعوب العالم إلا إذا جعلنا من احتياجاتها أولوية لنا. ونحن نعرف أن الفقر وعدم توفر فرص العمل المنتج والتفكك الاجتماعي آفات تمتهن كرامة الإنسان، كما نعرف أنها تتفاعل معا فيزداد تأثيرها السلبي وأنها تمثل إهدارا للموارد البشرية ومظهرا من مظاهر عدم الفعالية في أداء الأسواق والمؤسسات والعمليات الاقتصادية والاجتماعية.

٢٤ - إن التحدي الذي يواجهنا هو إقامة إطار للتنمية الاجتماعية محوره الناس لكي نستهدي به الآن ومستقبلا في إشاعة روح التعاون والتشارك، وفي الاستجابة للاحتياجات الفورية لمن هم أشد الناس كربا. وقد عقدنا العزم على مواجهة هذا التحدي وعلى النهوض بالتنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

باء - المبادئ والأهداف

٢٥ - نعلن، نحن رؤساء الدول والحكومات، التزامنا بتبني رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية الاجتماعية مبنية على كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والتضامن في المسؤولية والتعاون وعلى الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب، ومن ثم فإننا سنولي في السياسات والتدابير الوطنية والاقليمية والدولية أعلى أولوية للنهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة الإنسان، على أساس المشاركة الكاملة للجميع.

٢٦ - وتحقيقا لهذه الغاية فإننا سنضع اطارا للعمل من أجل ما يلي:

(أ) جعل الناس محور التنمية وتوجيه اقتصاداتنا الى تلبية الاحتياجات البشرية على نحو أكثر فعالية؛

(ب) الوفاء بمسؤوليتنا تجاه الأجيال الحاضرة والمقبلة، بضمان العدل بينها، وبحماية سلامة بيئتنا واستخدامها المستدام؛

(ج) الإقرار بأن التنمية الاجتماعية وان كانت مسؤولية وطنية فإنها لا يمكن تحقيقها بنجاح إلا بالالتزام الجماعي والجهود الجماعية للمجتمع الدولي؛

(د) تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية كي تدعم كل منها الأخرى، والإقرار بترابط مجالات النشاط العامة والخاصة؛

(هـ) الإقرار بأن تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة يتطلب اتباع سياسات اقتصادية سليمة عريضة القاعدة؛

(و) النهوض بالديمقراطية وكرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية والتضامن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛ وضمان شيوع التسامح وعدم العنف والتعددية وعدم التمييز في ظل الاحترام الكامل للتنوع داخل المجتمعات وفيما بينها؛

(ز) العمل على عدالة توزيع الدخل وتيسير الوصول الى الموارد بتوخي العدل وتكافؤ الفرص للجميع؛

(ح) الإقرار بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع والاعتراف بأنها تؤدي دورا رئيسيا في التنمية الاجتماعية ومن ثم ينبغي تعزيزها، مع مراعاة حقوق أفرادها وقدراتهم ومسؤولياتهم. وتوجد

للأسرة أشكال تختلف باختلاف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية. ومن حق الأسرة أن تلقى كامل الحماية والدعم؛

(ط) ضمان مشاركة المحرومين والمستضعفين، جماعات وأفرادا، في التنمية الاجتماعية، واعتراف المجتمع بتبعات العجز واستجابته لها بضمان الحقوق القانونية للفرد وتيسير تعامله مع البيئة المادية والاجتماعية؛

(ي) تشجيع احترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، ومراعاة تلك الحقوق والحريات وحمايتها على الصعيد العالمي؛ وتشجيع الممارسة الفعلية للحقوق وأداء المسؤوليات على جميع مستويات المجتمع؛ وتشجيع المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل؛ وحماية حقوق الأطفال والشباب؛ وتشجيع تعزيز التكامل الاجتماعي والمجتمع المدني؛

(ك) إعادة تأكيد حق جميع الشعوب الخاضعة للاستعمار أو الأشكال الأخرى للسيطرة الأجنبية أو للاحتلال الأجنبي في تقرير المصير؛ وأهمية الإعمال الفعلي لهذا الحق كما جاء في جملة أمور في إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان؛

(ل) دعم التقدم والأمن للشعوب والمجتمعات المحلية لكي يتسنى لكل فرد من أفراد المجتمع أن يلبي احتياجاته الإنسانية الأساسية ويحقق على المستوى الشخصي كرامته وسلامته وابداعه؛

(م) الاعتراف بالسكان الأصليين ودعم سعيهم الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاحترام الكامل لهويتهم وتقاليدهم وأشكال تنظيمهم الاجتماعي وقيمهم الثقافية؛

(ن) تأكيد أهمية شفافية الحكم والادارة وخضوعهما للمساءلة في جميع المؤسسات العامة والخاصة على الصعيدين الوطني والدولي؛

(س) التسليم بأن تمكين الناس، ولا سيما المرأة، من تعزيز قدراتهم الشخصية هو هدف رئيسي من أهداف التنمية وموردها الأساسي. ويتطلب هذا التمكين مشاركة الناس بصورة كاملة في صوغ وتنفيذ وتقييم القرارات التي تتحكم في سير مجتمعاتنا ورخائها؛

(ع) تأكيد الطابع العالمي للتنمية الاجتماعية، ورسم نهج جديد ومعزز للتنمية الاجتماعية، يقترن بزخم متجدد للتعاون والتشارك الدوليين؛

(ف) زيادة تمكين المسنين من العيش حياة أفضل؛

(ص) الاعتراف بأن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والنهج الجديدة التي تتيح للفقراء الوصول الى التكنولوجيات واستخدامها يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛ ومن ثم الاعتراف بالحاجة الى تيسير الوصول الى التكنولوجيات واستخدامها يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛ ومن ثم الاعتراف بالحاجة إلى تيسير الوصول إلى هذه التكنولوجيات؛

(ق) تعزيز السياسات والبرامج التي تتيح وتضمن تحسين وتوسيع مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس الندية الكاملة، وزيادة تيسير وصولها الى جميع الموارد اللازمة لكي تمارس حقوقها الأساسية ممارسة كاملة؛

(ر) تهيئة الظروف السياسية والقانونية والمادية والاجتماعية التي تتيح إعادة اللاجئين طواعية الى بلدانهم الأصلية سالمين مكرمين، وسلامة عودة المشردين داخليا الى أماكن إقامتهم الأصلية طواعية وإعادة إدماجهم بيسر في مجتمعاتهم؛

(ش) التشديد على أهمية عودة جميع أسرى الحرب والأشخاص المفقودين في المعارك والرهائن الى أسرهم وفقا للاتفاقيات الدولية، بغية تحقيق التنمية الاجتماعية الكاملة.

٢٧ - ونعترف بأن مسؤولية بلوغ هذه الغايات تقع على الدول بالدرجة الأولى، كما نعترف بـــأن الدول لا تستطيع وحدها أن تحققها، إذ يلزم أن يسهم كل من المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وجميع المنظمات الاقليمية والسلطات المحلية وجميع فعاليات المجتمع المدني إسهاما ايجابيا بنصيبها من الجهود والموارد بغية ازالة أوجه التفاوت بين الشعوب وتضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وذلك في اطار مسعى عالمي لتقليل التوترات الاجتماعية، وتحقيق مزيد من الاستقرار والأمن على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وقد اقترنت التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجزرية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتدهور في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية. ونحن ندعو الجميع الى الإعراب عن التزامهم الشخصي بالنهوض بحالة الإنسان عن طريق اتخاذ اجراءات محددة في ميادين أنشطتهم ومن خلال تحمل مسؤوليات مدنية محددة.

جيم - الالتزامات

٢٨ - إن سعينا العالمي الى تحقيق التنمية الاجتماعية والتوصيات الواردة في برنامج العمل بشأن الاجراءات الواجب اتخاذها نابعة من روح توافق الرأي والتعاون الدولي، على نحو يتمشى تماماً مع مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، اعترافاً بأن مسؤولية صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج وأعمال من أجل التنمية الاجتماعية تقع على عاتق كل بلد وأن هذه الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والأعمال ينبغي أن تراعي البيئة الاقتصادية والتنوع الاجتماعي للظروف السائدة في كل بلد، مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية والمعتقدات الفلسفية لشعبه وبما يتمشى مع كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا السياق، يعد التعاون الدولي أمراً أساسياً لتنفيذ البرامج والأعمال الخاصة بالتنمية الاجتماعية تنفيذا كاملاً.

٢٩ - وعلى أساس سعينا المشترك الى تحقيق التنمية الاجتماعية التي تستهدف العدالة الاجتماعية والتضامن والوئام والمساواة داخل البلدان وفيما بينها، وفي إطار الاحترام التام للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وكذلك لأهداف السياسات العامة، وأولويات التنمية، والتنوع الديني والثقافي، والاحترام التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، نعلن بدء حملة عالمية لتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعيين، تتبلور في الالتزامات التالية:

الالتزام ١

نلتزم بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية.

وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم على الصعيد الوطني بما يلي:

(أ) توفير إطار قانوني مستقر وفقا لدساتيرنا وقوانيننا وإجراءاتنا وعلى نحو يتمشى مع القانون الدولي والالتزامات الدولية، يتضمن ويعزز المساواة والإنصاف فيما بين المرأة والرجل، والاحترام التام لجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وسيادة القانون، وحق الانتصاف لدى القضاء، وإزالة جميع أشكال التمييز، وشفافية الحكم والإدارة وخضوعهما للمساءلة، وتشجيع التشارك مع منظمات المجتمع المدني الحرة والممثلة للشعب؛

(ب) تهيئة بيئة اقتصادية تمكن من زيادة عدالة وصول الجميع الى الدخل والموارد والخدمات الاجتماعية؛

(ج) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز إمكانيات وطاقات الناس من أجل المشاركة في صوغ وتنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحقيق اللامركزية، وانفتاح إدارة المؤسسات العامة، وتعزيز قدرات وفرص المجتمع المدني والمجتمعات المحلية من أجل تنمية المنظمات والموارد والأنشطة فيها؛

(د) تدعيم السلام بتشجيع التسامح، ونبذ العنف، واحترام التنوع، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛

(هـ) تشجيع الأسواق الدينامية والمفتوحة والحرة مع الإقرار بضرورة التدخل في الأسواق بالقدر اللازم لمنع انهيارها أو النهوض بها من عثرتها، وتعزيز الاستقرار والاستثمار الطويل الأجل، وكفالة التنافس النزيه والسلوك القويم، وانسجام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك وضع وتنفيذ برامج مناسبة تخول للناس الذين يعيشون في فقر والمحرومين، وخاصة منهم النساء، الحق في المشاركة على نحو كامل ومنتج في الاقتصاد والمجتمع، وتمكنهم من القيام بذلك؛

(و) إعادة تأكيد وتشجيع إعمال الحقوق المبينة في الصكوك والإعلانات الدولية ذات الصلة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان الحق في التنمية، بما في ذلك الصكوك والإعلانات المتصلة بالتعليم، والأغذية والمأوى، والعمالة، والصحة، والإعلام، والجد في ضمان إعمال تلك الحقوق وذلك خاصة من أجل مساعدة الناس الذين يعيشون في فقر؛

(ز) تهيئة الظروف الشاملة التي تسمح بعودة اللاجئين طوعاً إلى بلدانهم الأصلية بأمان وكرامة وعودة الأشخاص المشردين داخلياً طوعاً وبأمان إلى أماكنهم الأصلية وإعادة دمجهم تدريجيا في مجتمعاتهم.

وعلى الصعيد الدولي، سنقوم بما يلي:

(ح) تعزيز السلم والأمن الدوليين وبذل ودعم جميع الجهود اللازمة لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة؛

(ط) تدعيم التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية؛

(ي) تشجيع وتنفيذ سياسات ترمي إلى تهيئة بيئة اقتصادية خارجية داعمة من خلال جملة أمور من بينها التعاون في صوغ وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة، وتعبئة و/أو إتاحة موارد مالية جديدة وإضافية للتنمية المستدامة تكون كافية وقابلة للتنبؤ بها على السواء وتتم تثبيتها على نحو يتيح توفير أقصى حد من هذه الموارد باستخدام جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة، وتعزيز الاستقرار المالي، ووصول البلدان النامية على نحو أكثر انصافا إلى الأسواق العالمية، والاستثمارات والتكنولوجيات المنتجة والمعرفة المناسبة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ك) الجد في ضمان إعمال الاتفاقات الدولية المتصلة بالتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والديون والمساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو يعزز التنمية الاجتماعية؛

(ل) تقديم الدعم، ولاسيما من خلال التعاون التقني والمالي، للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق تنمية سريعة ومستدامة ذات قاعدة عريضة. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لما للبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا من احتياجات خاصة؛

(م) تقديم الدعم، من خلال التعاون الدولي المناسب، لجهود البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تحقيق تنمية سريعة ومستدامة ذات قاعدة عريضة؛

(ن) إعادة تأكيد جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، وهي حقوق عالمية ولا تتجزأ ومترابطة ومتصلة بعضها ببعض، بما في ذلك الحق في التنمية بوصفه حقا عالميا وغير قابل للتصرف ومن صميم حقوق الإنسان الأساسية، والجد في ضمان احترامها وحمايتها ومراعاتها؛

الالتزام ٢

نلتزم بهدف القضاء على الفقر في العالم، باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولي، باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية.

وتحقيقا لهذه الغاية، نلتزم بالقيام بما يلي على الصعيد الوطني، بشراكة مع جميع فعاليات المجتمع المدني وفي سياق نهج متعدد الأبعاد ومتكامل:

(أ) القيام على، سبيل الاستعجال، ومن الأفضل أن يكون ذلك بحلول سنة ١٩٩٦، التي هي السنة الدولية للقضاء على الفقر، بصوغ أو تعزيز سياسات واستراتيجيات وطنية ترمي إلى التقليل بقدر كبير من

الفقر العام في أقرب أجل ممكن والحد من التفاوتات والقضاء على الفقر المدقع بحلول تاريخ مستهدف يحدده كل بلد في سياقه الوطني؛

(ب) تركيز جهودنا وسياساتنا على معالجة الأسباب الجذرية للفقر وعلى تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع. وينبغي أن تشمل هذه الجهود: القضاء على الجوع وسوء التغذية، وتوفير الأمن الغذائي والتعليم والعمالة ووسائل العيش وخدمات الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك رعاية الصحة الإنجابية، ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، والمأوى المناسب، وضمان المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية. وستعطى أولوية خاصة لاحتياجات وحقوق النساء والأطفال الذين كثيرا ما يتحملون أكبر أعباء الفقر، واحتياجات المستضعفين والمحرومين جماعات وأفرادا؛

(ج) ضمان وصول الناس الذين يعيشون في فقر الى الموارد المنتجة، بما في ذلك الائتمان والأراضي والتعليم والتدريب والتكنولوجيا والمعرفة والمعلومات، والى الخدمات العامة، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات في بيئة سياسات عامة وأنظمة تمكنهم من الاستفادة من تزايد فرص العمالة والفرص الاقتصادية؛

(د) وضع وتنفيذ سياسات تكفل حصول جميع الناس على حماية اقتصادية واجتماعية كافية في أثناء البطالة والمرض والولادة وتربية الأطفال وفي حالات الترمل والعجز والشيخوخة؛

(هـ) ضمان أن تكون الميزانيات والسياسات الوطنية موجهة، حسب الاقتضاء، نحو تلبية الاحتياجات الأساسية والحد من التفاوتات، ومكافحة الفقر، وذلك كهدف استراتيجي؛

(و) السعي الى الحد من التفاوتات، وزيادة وتيسير فرص الحصول على الموارد والدخل، وإزالة كل العوامل والقيود السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تعزز وتديم اللامساواة.

وعلى الصعيد الدولي، سنقوم بما يلي:

(ز) الجد في كفالة قيام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، ولاسيما المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بمساعدة البلدان النامية وجميع البلدان المحتاجة في جهودها الرامية الى تحقيق هدفنا العام المتمثل في القضاء على الفقر وكفالة الحماية الاجتماعية الأساسية؛

(ح) تشجيع جميع المانحين الدوليين ومصارف التنمية المتعددة الأطراف على دعم السياسات والبرامج الرامية الى تحقيق النجاح المستدام لما تبذله البلدان النامية وكافة البلدان المحتاجة من جهود محددة متصلة بالتنمية المستدامة التي يشكل الناس محورها، والى تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع؛ وتقييم برامجها القائمة بالتشاور مع البلدان النامية المعنية من أجل ضمان تحقيق الأهداف البرنامجية المتفق عليها؛ والسعي الى ضمان أن تعمل سياساتها وبرامجها الخاصة على تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها التي تركز على تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع والقضاء على الفقر المدقع. وينبغي بذل جهود لضمان أن تشكل مشاركة الناس المعنيين جزءا لا يتجزأ من هذه البرامج؛

(ط) تركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة للبلدان والمناطق التي توجد بها تجمعات كبيرة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر وخاصة في جنوب آسيا، والتي تلاقي بسبب ذلك صعوبات هامة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعم تلك الاحتياجات.

الالتزام ٣

نلتزم بتعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية، وبتمكين جميع الناس رجالا ونساء من الحصول على سبل وسائل العيش المأمونة والمستدامة من خلال العمالة والعمل المنتجين والمختارين بحرية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، سنقوم على الصعيد الوطني بما يلي:

(أ) جعل توفير فرص العمالة، والحد من البطالة، وتعزيز العمالة بالأجر المناسب والكافي محورا لاستراتيجيات وسياسات الحكومات، مع الاحترام التام لحقوق العمال وبمشاركة أرباب العمل والعمال ومنظمات كل منهم، وإيلاء عناية خاصة لمشاكل البطالة الهيكلية والطويلة الأجل والعمالة الناقصة للشباب والنساء والمعوقين وكافة المجموعات والأفراد المحرومين؛

(ب) وضع سياسات لتوسيع فرص العمل والانتاجية في القطاعين الريفي والحضري، عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التكنولوجيات التي تولد العمالة المنتجة، وتشجيع العمالة الذاتية والأعمال الحرة وإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(ج) زيادة تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والفردية، بما في ذلك مؤسسات القطاع غير الرسمي، على الأراضي والائتمانات والمعلومات والهياكل الأساسية والموارد المنتجة الأخرى، مع التشديد بوجه خاص على قطاعات المجتمع المحرومة؛

(د) وضع سياسات تكفل حصول العمال وأرباب العمل على ما يلزم من تعليم ومعلومات وتدريب للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجيات وأسواق العمل المتغيرة؛

(هـ) استكشاف خيارات مبتكرة لإتاحة فرص العمالة، والتماس نهج جديدة لتوليد الدخل وتعزيز القدرة الشرائية؛

(و) تشجيع السياسات التي تمكن الناس من الجمع بين عملهم المدفوع الأجر ومسؤولياتهم العائلية؛

(ز) إيلاء عناية خاصة لحصول المرأة على عمل، وحماية مركزها في سوق العمل، وتشجيع معاملة المرأة والرجل على قدم المساواة، خاصة فيما يتعلق بالأجر؛

(ح) إيلاء الاعتبار الواجب لأهمية القطاع غير الرسمي في استراتيجياتنا لتنمية العمالة بغية زيادة مساهمته في القضاء على الفقر وفي تحقيق التكامل الاجتماعي في البلدان النامية، وتعزيز روابطه مع الاقتصاد الرسمي؛

(ط) السعي إلى تحقيق هدف ضمان توفر العمل الكريم وصون حقوق العمال الأساسية ومصالحهم والقيام، تحقيقاً لذلك الغرض، بتشجيع احترام اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما فيها الاتفاقيات المتعلقة بالسخرة وبعمل الأطفال وحرية تكوين الجمعيات، والحق في التنظيم والتفاوض الجماعي، ومبدأ عدم التمييز، تمشياً مع مبدأ الطوعية كما ورد في اتفاقية منظمة العمل الدولية.

وعلى الصعيد الدولي، سنقوم بما يلي:

(ي) ضمان استفادة العمال المهاجرين من الحماية التي توفرها الصكوك الوطنية والدولية ذات الصلة، واتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لمكافحة استغلال العمال المهاجرين، وتشجيع جميع البلدان على التفكير في التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بالعمال المهاجرين وتنفيذها تنفيذا كاملا؛

(ك) تشجيع التعاون الدولي في وضع سياسات الاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة والاستثمار بغية تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتوفير العمالة، وتبادل الخبرات بشأن السياسات والبرامج الناجحة الرامية الى زيادة فرص العمالة والحد من البطالة.

الالتزام ٤

نلتزم بالعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك بتشجيع إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة وتقوم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، وعلى عدم التمييز، والتسامح، واحترام التنوع، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، ومشاركة كل المحرومين والمستضعفين، جماعات وأفرادا.

وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم على الصعيد الوطني بما يلي:

(أ) تشجيع احترام الديمقراطية، وسيادة القانون، والتعددية والتنوع، والتسامح والمسؤولية، وعدم العنف والتضامن، وذلك بتشجيع النظم التعليمية، ووسائط الاتصال، والمجتمعات والمنظمات المحلية، على زيادة تفهم الناس وإدراكهم لجميع جوانب التكامل الاجتماعي؛

(ب) صوغ أو تعزيز سياسات عامة واستراتيجيات موجهة نحو القضاء على التمييز بجميع أشكاله وتحقيق التكامل الاجتماعي على أساس المساواة واحترام كرامة الإنسان؛

(ج) العمل على توفير الفرص لوصول جميع الناس إلى التعليم والمعلومات والتكنولوجيا والدراية الفنية بوصفها أدوات أساسية لتعزيز الاتصال والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكفالة احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(د) تأمين الحماية للمحرومين والمستضعفين جماعات وأفرادا واندماجهم الكامل في الاقتصاد والمجتمع؛

(هـ) وضع أو تعزيز تدابير لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، وللقضاء على أعمال العنصرية وكره الأجانب الآخذة في الازدياد في بعض قطاعات العديد من المجتمعات، وتشجيع المزيد من الوئام والتسامح في كافة المجتمعات؛

(و) الاعتراف بحق السكان الأصليين في المحافظة على هويتهم وثقافتهم ومصالحهم وتطويرها واحترام ذلك الحق، ومساندة تطلعهم الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير بيئة تمكنهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدانهم؛

(ز) تشجيع الحماية الاجتماعية للمحاربين القدماء، بما في ذلك قدامى محاربي وضحايا الحرب العالمية الثانية وغيرها من الحروب، واندماجهم الكامل في الاقتصاد والمجتمع؛

(ح) الاعتراف بمساهمة الأفراد من جميع فئات الأعمار وتشجيع هذه المساهمة على اعتبار أنها لا تقل عن غيرها أهمية وحيوية بالنسبة لبناء مجتمع متجانس، وتشجيع الحوار بين الأجيال في جميع شرائح المجتمع؛

(ط) الاعتراف بالتنوع الثقافي والإثني والديني واحترامه، وتشجيع وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية أو إثنية أو دينية أو لغوية؛ واتخاذ تدابير لتيسير مشاركتهم الكاملة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية للمجتمع وفي تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في بلدانهم؛

(ي) تعزيز قدرة المجتمعات والفئات المحلية ذات الاهتمام المشترك على تطوير منظماتها ومواردها الذاتية، وعلى اقتراح سياسات عامة تتصل بالتنمية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال أنشطة المنظمات غير الحكومية؛

(ك) تقوية المؤسسات التي تعزز الاندماج الاجتماعي، مع الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه الأسرة وتوفير بيئة تكفل لها الحماية والدعم. وتوجد للأسرة أشكال تختلف باختلاف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية؛

(ل) التطرق لمشاكل الجريمة والعنف والمخدرات غير المشروعة بوصفها من عوامل انحلال المجتمع.

وعلى الصعيد الدولي، سنقوم بما يلي:

(م) تشجيع التصديق على الصكوك الدولية وتفادي اللجوء قدر الإمكان إلى إبداء تحفظات عليها وتنفيذها، والامتثال للإعلانات المعترف بها دوليا والتي لها صلة بالقضاء على التمييز وبتعزيز وحماية كافة حقوق الأنسان؛

(ن) زيادة تعزيز الآليات الدولية الخاصة بتقديم المساعدة الإنسانية والمالية للاجئين والبلدان المضيفة لهم، والتي تشجع التقاسم المناسب للمسؤولية؛

(س) تشجيع التعاون والشراكة على الصعيد الدولي على أساس المساواة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة.

الالتزام ٥

نلتزم بتشجيع الاحترام الكامل لكرامة الإنسان وبتحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل، وبالاعتراف بمشاركة المرأة وبأدوارها القيادية في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التنمية، وتعزيز هذه المشاركة وهذه الأدوار.

وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم على الصعيد الوطني بما يلي:

(أ) تشجيع تغيير المواقف والهياكل والسياسات العامة والقوانين والممارسات، بغية إزالة جميع العقبات التي تحول دون التمتع بكرامة الانسان والمساواة والإنصاف في الأسرة والمجتمع؛ وتشجيع مشاركة النساء الحضريات والريفيات والنساء المعوقات مشاركة كاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك صوغ السياسات والبرامج العامة وتنفيذها ومتابعتها؛

(ب) وضع هياكل وسياسات عامة وأهداف وغايات قابلة للقياس، لضمان التوازن والإنصاف بين الجنسين في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، وتوسيع الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتاحة للمرأة وزيادة استقلالها، وتعزيز دور المرأة، وذلك خاصة عن طريق شتى منظماتها ولا سيما المنظمات النسائية للسكان الأصليين، والمنظمات الشعبية، والمنظمات العاملة في القطاعات الفقيرة، على أن يشمل ذلك العمل الإيجابي لصالح المرأة اذا لزم الأمر، والحرص على إدراج مصالح الجنسين في رسم السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها؛

(ج) تشجيع حصول المرأة، بصورة كاملة ومتساوية على حد أدنى من الإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم والتدريب وإزاحة جميع العقبات التي تحول دون وصولها الى الائتمان وغير ذلك من الموارد المنتجة الأخرى ودون تمكنها من شراء وحيازة وبيع الممتلكات والأراضي على قدم المساواة مع الرجل؛

(د) اتخاذ التدابير المناسبة التي تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، تمكن الجميع من الوصول الى أكثر ما يمكن من خدمات صحية، بما في ذلك الخدمات المتصلة برعاية الصحة الانجابية، تمشيا مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

(هـ) إزالة القيود المتبقية المفروضة على حقوق المرأة في ملكية الأراضي أو وراثة الممتلكات أو اقتراض الأموال، وضمان المساواة للمرأة في الحق في العمل؛

(و) وضع سياسات عامة وتحديد أهداف وغايات تعزز المساواة بين الفتاة والفتى في المركز والرعاية والفرص، وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتغذية، والإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم، اعترافا بأن التمييز بين الجنسين يبدأ في المراحل الأولى من الحياة؛

(ز) تشجيع الشراكة على قدم المساواة بين المرأة والرجل في الحياة الأسرية وفي الحياة المجتمعية على الصعيدين المحلي والعام، والتأكيد على تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة في رعاية الأطفال وإعالة أفراد العائلة المسنين، والتأكيد على تحمل الرجال نصيبهم من مسؤولية الأبوة والسلوك الجنسي والانجابي الرشيد وتشجيع قيامهم فيهما بدور فعال؛

(ح) اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك عن طريق سن قوانين وإعمالها، وتنفيذ سياسات عامة لمكافحة واستئصال جميع أشكال التمييز والاستغلال والإيذاء والعنف الموجهة ضد النساء والفتيات وذلك وفقا للصكوك والاعلانات الدولية ذات الصلة؛

(ط) تشجيع وحماية تمتع المرأة بصورة كاملة ومتساوية بجميع حقوق الانسان والحريات الأساسية؛

(ي) وضع أو تعزيز سياسات عامة وممارسات تضمن تمكين المرأة تماما من المشاركة كلياً في القيام بعمل مدفوع الأجر ومن دخول سوق العمل عن طريق تدابير مثل العمل الإيجابي لصالح المرأة وتوفير التعليم والتدريب وفرص العمل والحماية المناسبة في إطار تشريعات العمل، وتسهيل تقديم خدمات رعاية الأطفال وخدمات الدعم الأخرى الجيدة النوعية؛

وعلى الصعيد الدولي، سنقوم بما يلي:

(ك) تعزيز وحماية تمتع المرأة بحقوق الانسان. وتشجيع التصديق، بحلول عام ٢٠٠٠ اذا أمكن، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك ذات الصلة وعدم اللجوء الى إبداء تحفظات عليها، وتنفيذ أحكامها، وكذلك تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، وإعلان جنيف المتعلق بالنهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية، وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

(ل) إيلاء عناية خاصة للأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده ببيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ولتنفيذ نتائج ذلك المؤتمر ومتابعتها؛

(م) تشجيع التعاون الدولي في مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، فيما تبذله من جهود لتحقيق المساواة والإنصاف للمرأة وتمكينها من أداء دورها؛

(ن) استحداث وسائل مناسبة لتقدير وإبراز النطاق الكامل لعمل المرأة وجميع مساهماتها في الاقتصاد الوطني، بما في ذلك مساهماتها في القطاعات غير المدفوعة الأجر والمنزلية.

الالتزام ٦ (انظر الوثيقة A/CONF.166/L.3/Add.2)

الالتزام ٧

نلتزم بإسراع خطى تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في افريقيا وفي أقل البلدان نموا، وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم بما يلي:

(أ) تنفيذ سياسات للتكيف الهيكلي على الصعيد الوطني، تتضمن أهدافا للتنمية الاجتماعية، واستراتيجيات إنمائية فعالة توفر مناخا أكثر مواتاة للتجارة والاستثمار، ومنح أولوية لتنمية الموارد البشرية وزيادة تطوير المؤسسات الديمقراطية؛

(ب) دعم الجهود المبذولة على الصعيد المحلي التي تبذلها افريقيا وأقل البلدان نموا لإجراء إصلاحات اقتصادية وتنفيذ برامج لزيادة الأمن الغذائي، والتنوع السلعي من خلال التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمساعدة التقنية والمالية، فضلا عن التجارة والشراكة؛

(ج) إيجاد حلول فعالة وموجهة نحو النمو ومستدامة لمشاكل الديون الخارجية، من خلال التنفيذ الفوري لأحكام الإعفاء من الديون التي اتفق عليها في نادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والتي تشمل تخفيض الديون، بما في ذلك تدابير إلغاء الديون أو تخفيفها؛ ودعوة المؤسسات المالية الدولية إلى النظر في توخي مناهج مبتكرة لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض والتي لها نسبة عالية من الديون المتعددة الأطراف، بغية التخفيف من عبء الديون؛ واستنباط أساليب لتحويل الديون تطبق على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية طبقاً لأولويات مؤتمر القمة. ويجب أن تأخذ هذه الإجراءات بعين الاعتبار الاستعراض النصفي لجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات، ويجب أن تنفذ في أقرب وقت ممكن.

(د) ضمان تنفيذ ما يقرره المجتمع الدولي من استراتيجيات وتدابير لتنمية افريقيا ودعم الجهود الاصلاحية والاستراتيجيات والبرامج الانمائية التي تقررها البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا؛

(هـ) زيادة المساعدة الانمائية الرسمية، سواء في مجموعها أو من حيث المخصص منها للبرامج الاجتماعية وتحسين أثرها، بما يتناسب والظروف الاقتصادية للبلدان وقدرتها على المساعدة، وبما يتفق مع الالتزامات الواردة في الاتفاقات الدولية؛

(و) النظر في إمكانية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا، ودعم البلدان الافريقية في تنفيذ إجراءات عاجلة لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف؛

(ز) اتخاذ جميع التدابير اللازمة الرامية الى كفالة ألا تحد الأمراض المعدية، وخاصة فيروس نقص المناعة المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل من التقدم المحرز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تعكس اتجاهه.

الالتزام ٨

نلتزم بضمان أن يشمل ما تتم الموافقة عليه من برامج للتكيف الهيكلي أهدافا للتنمية الاجتماعية، ولا سيما أهداف القضاء على الفقر والعمل على توفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي.

وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم على الصعيد الوطني بما يلي:

(أ) تعزيز البرامج والنفقات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما تلك التي تمس الفقراء وشرائح المجتمع المستضعفة وحمايتها من تخفيضات الميزانية مع زيادة جودة وفعالية النفقات الاجتماعية؛

(ب) استعراض أثر برامج التكيف الهيكلي على التنمية الاجتماعية من خلال جملة أساليب من بينها، عند الاقتضاء، إجراء تقييمات للأثر الاجتماعي على الجنسين وغيرها من الأساليب المناسبة وذلك من أجل وضع سياسات تهدف الى الحد من الآثار السلبية لتلك البرامج وزيادة أثرها الإيجابي؛ وبإمكان البلدان المهتمة بالأمر أن تطلب تعاون المؤسسات المالية الدولية في إجراء ذلك الاستعراض؛

(ج) تشجيع اتباع نهج متكامل في عملية التحول في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يعالج العواقب الاجتماعية للإصلاحات ويفي باحتياجات تنمية الموارد البشرية؛

(د) تقوية عناصر التنمية الاجتماعية في جميع برامج وسياسات التكيف، بما فيها تلك المترتبة عن عولمة الأسواق والتغيرات التكنولوجية السريعة، وذلك من خلال وضع سياسات ترمي الى تشجيع إتاحة فرص وصول منصفة ومحسنة الى الدخل والموارد؛

(هـ) ضمان عدم تحمل النساء نصيبا غير متكافئ من عبء تكاليف التحول التي تنطوي عليها العمليات التي من هذا النوع.

وعلى الصعيد الدولي، ستقوم بما يلي:

(و) العمل على ضمان قيام المصارف الانمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المانحين بتكملة القروض التي تقدم من أجل التكيف بقروض محسنة موجهة للاستثمار في التنمية الاجتماعية؛

(ز) السعي إلى ضمان استجابة برامج التكيف الهيكلي للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والشواغل والاحتياجات في كل بلد؛

(ح) التماس الدعـــم والتعاون من المنظمات الاقليمية والدولية، ومنظومة الأمم المتحدة ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، في رسم سياسات التكيف الهيكلي وإدارتها على الصعيد الاجتماعي وتقييمها وفي تنفيذ أهداف التنمية الاجتماعية، وفي إدماجها في سياساتها وبرامجها وعملياتها.

الالتزام ٩

نلتزم بزيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية زيادة كبيرة و/أو باستخدامها على نحو أكثر كفاءة من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة عن طريق العمل الوطني والتعاون الدولي والاقليمي.

وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم على الصعيد الوطني بما يلي:

(أ) وضع سياسات اقتصادية لتعزيز وتعبئة المدخرات المحلية واجتذاب الموارد الخارجية من أجل الاستثمار المنتج والسعي الى إيجاد مصادر تمويل مبتكرة، عامة وخاصة على السواء، للبرامج الاجتماعية مع ضمان استخدامها بفعالية؛

(ب) تنفيذ سياسات للاقتصاد الكلي وللاقتصاد الجزئي تكفل النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة دعما للتنمية الاجتماعية؛

(ج) زيادة تيسير حصول المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر على الائتمان، بما فيها مؤسسات القطاع غير الرسمي، مع التركيز بوجه خاص على قطاعات المجتمع المحرومة؛

(د) ضمان استخدام إحصاءات ومؤشرات إحصائية موثوقة في وضع وتقييم السياسات والبرامج الاجتماعية بغية الاستفادة من الموارد الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفعالية؛

(هـ) القيام، وفقا للأولويات والسياسات الوطنية، بضمان أن تكون النظم الضريبية عادلة وتدريجية وذات كفاءة من الناحية الاقتصادية مع مراعاة شواغل التنمية المستدامة وضمان تحصيل الأعباء الضريبية بفعالية؛

(و) ضمان الشفافية والمساءلة في عملية الميزنة فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإعطاء أولوية لتوفير وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ز) العمل على استكشاف سبل جديدة لتوليد موارد مالية جديدة خاصة وعامة تشمل، في جملة أمور، إجراء تخفيض مناسب في النفقات العسكرية المفرطة، بما فيها النفقات العسكرية العالمية وتجارة الأسلحة، والاستثمارات في انتاج الأسلحة وحيازتها، مع مراعاة متطلبات الأمن القومي، وذلك لإتاحة إمكانية تخصيص أموال إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

(ح) استخدام وتطوير القدرات الكامنة للتعاونيات ومساهمتها على نحو كامل في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، ولا سيما القضاء على الفقر وتوليد العمالة الكاملة والمنتجة والنهوض بالاندماج الاجتماعي.

وعلى الصعيد الدولي، سنقوم بما يلي:

(ط) السعي الى تعبئة الموارد المالية الجديدة والإضافية المتاحة والمتوقعة وتعبئتها بطريقة تكفل بأقصى ما يمكن توافر هذه الموارد وتستخدم كل مصادر وآليات التمويل المتاحة ومن بينها المصادر المتعددة الأطراف والثنائية والخاصة، بما في ذلك بشروط تساهلية وعلى شكل هبات؛

(ي) تسهيل تدفق التمويل الدولي والتكنولوجيا والمهارات البشرية الى البلدان النامية من أجل تحقيق هدف توفير موارد جديدة وإضافية تفي بالغرض ويمكن التنبؤ بها؛

(ك) تيسير تدفق التمويل الدولي والتكنولوجيا والمهارات البشرية الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ل) الجد في الوفاء في أقرب وقت ممكن بالهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية عموما، وفي زيادة الحصة المخصصة لتمويل برامج التنمية الاجتماعية، بما يتناسب مع نطاق وحجم الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف وغايات هذا الإعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة؛

(م) زيادة تدفق الموارد الدولية اللازمة للوفاء باحتياجات البلدان التي تواجه مشاكل تتصل باللاجئين والمشردين؛

(ن) دعم التعاون بين بلدان الجنوب على نحو يستفيد من تجارب البلدان النامية التي تجاوزت صعوبات مماثلة؛

(س) ضمان التنفيذ العاجل للاتفاقات القائمة المتعلقة بتخفيف أعباء الديون والتفاوض على مبادرات أخرى، بالاضافة الى ما هو موجود منها، لتخفيف أعباء الديون عن أفقر البلدان والبلدان المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون في موعد مبكر ولا سيما عن طريق الإعفاء من الديون بشروط مواتية، بما في ذلك تطبيق شروط الإعفاء من الديون المتفق عليها في نادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، التي تشمل تخفيض الديون، بما في ذلك إلغائها أو غير ذلك من تدابير تخفيف الديون؛ وينبغي عند الاقتضاء، أن يكون التخفيض في الديون الرسمية الثنائية لتلك البلدان كافياً لإعانتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة واستئناف النمو والتنمية؛ ودعوة المؤسسات المالية الدولية إلى النظر في نهج مبتكرة لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون من أجل تخفيف أعباء ديونها؛ وتطوير أساليب تحويل الديون المطبقة على مشاريع التنمية الاجتماعية بما يتماشى مع أولويات مؤتمر القمة؛

(ع) تنفيذ الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تنفيذا كاملا في المواعيد المقررة، بما في ذلك الأحكام التكميلية المحددة في اتفاق مراكش، اعترافا بأن النمو العريض القاعدة في الدخل والعمالة والتجارة هي أمور يدعم بعضه البعض؛ ومراعاة ضرورة مساعدة البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا في تقييم أثر تنفيذ الوثيقة الختامية بما يمكنها من الاستفادة منها استفادة كاملة؛

(ف) رصد أثر تحرير التجارة على التقدم المحرز في البلدان النامية لتلبية احتياجات الانسان الأساسية مع إيلاء اهتمام خاص للمبادرات الجديدة الرامية الى توسيع إمكانية وصول تلك البلدان الى الأسواق الدولية؛

(ص) إيلاء اهتمام لاحتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بالتعاون الدولي والمساعدة المالية والتقنية، والتأكيد على ضرورة إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إدماجا كاملا في الاقتصاد العالمي، ولا سيما تحسين إمكانية وصول صادرات تلك البلدان الى الأسواق عملا بالقواعد التجارية المتعددة الأطراف، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية؛

(ق) تدعيم الجهود الانمائية التي تبذلها الأمم المتحدة بتحقيق زيادة كبيرة في مواردها المخصصة للأنشطة التنفيذية على أساس قابل للتنبؤ ومتواصل ومؤكد يتناسب مع زيادة احتياجات البلدان النامية طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على الوفاء بمسؤولياتها في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

الالتزام ١٠

نلتزم بتحسين وتعزيز إطار التعاون الدولي والاقليمي ودون الاقليمي من أجل التنمية الاجتماعية، بروح التشارك، عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

وتحقيقا لهذه الغاية سنقوم بما يلي:

(أ) اعتماد التدابير والآليات المناسبة من أجل تنفيذ ورصد نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بمساعدة، عند الطلب، من وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها الاقليمية، وبمشاركة واسعة من جميع قطاعات المجتمع المدني.

وعلى الصعيد الاقليمي سنقوم بما يلي:

(ب) إنشاء الآليات واتخاذ التدابير اللازمة حسب ما يلائم كل منطقة أو منطقة دون إقليمية معينة. وبإمكان اللجان الاقليمية أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات والمصارف الحكومية الدولية الاقليمية، بعقد اجتماع مرة كل سنتين على مستوى سياسي رفيع لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة ولتبادل الآراء بشأن تجربة كل منها واعتماد التدابير المناسبة. وينبغي للجان الاقليمية أن تقدم، عن طريق الآليات المناسبة، تقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن النتيجة التي يتوصل اليها هذا الاجتماع.

وعلى الصعيد الدولي سنقوم بما يلي:

(ج) الإيعاز الى ممثلينا لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات الانمائية الدولية والمصارف الانمائية الدولية المتعددة الأطراف بالتماس الدعم والتعاون من هذه المؤسسات في اتخاذ تدابير مناسبة ومنسقة لاستمرار واستدامة التقدم في تحقيق الأهداف والالتزامات المتفق عليها في مؤتمر القمة. وينبغي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن تقيم حوارا منتظما وموضوعيا على مختلف المستويات، بما فيها المستوى الميداني، من أجل زيادة فعالية وكفاءة تنسيق المساعدة المقدمة للتنمية الاجتماعية؛

[(د) الامتناع عن أي تدابير من طرف واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتؤدي إلى عرقلة العلاقات التجارية فيما بين الدول؛]

(هـ) تقوية هياكل وموارد وعمليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية وغيره من المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة المهتمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

'١' ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم، استنادا الى تقارير الحكومات الوطنية واللجان الاقليمية واللجان الفنية والوكالات المتخصصة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، باستعراض وتقييم التقدم الذي يحرزه المجتمع الدولي في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وأن يقدم تقارير عن ذلك الى الجمعية العامة كيما تنظر فيها وتتخذ الاجراء المناسب بشأنها؛

'٢' ينبغي للجمعية العامة أن تعقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لاجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ اجراءات ومبادرات إضافية.